



البيداغوجيا بين التصورات النظرية والممارسة العملية - نحو تفعيل مثمر للبيداغوجيا -

د. الحسن الساسوي I

يعتبر مجال التربية والتكوين، من أكثر المجالات إثارة لاهتمام الناس، واستثارة ملاحظاتهم وآرائهم وأحكامهم. يدل على ذلك، التراكم الهائل من الانتقادات، التي تستهدف هذا المجال، وذلك بكيفية متواصلة، مستفيدة مما تقدمه تكنولوجيا الإعلام والاتصالات من امكانيات، تيسر تسريع الوصول إلى المعلومة، وتقاسم الرأي مع الآخر. وهي انتقادات تتفاوت وتتباين من حيث قوتها وحدتها، وأصالتها ومصادرها، وشمولها لكل ما له علاقة بالتعليم.

والحقيقة التي لا يمكن ردها أو نكرانها أو عدم الاكتراث بها، أنه من حق أي واحد - وهذا قدر التعليم بما في ذلك الإنسان العادي البسيط - أن يبدي وجهة نظره في قضايا التربية والتكوين، لأن العبرة بالنتائج، والنتائج في التعليم، منها الآنية والأجلة. فإذا كان أمر الأجلة موكولا بالدرجة الأولى لأهل الاختصاص، فإن الآنية يشترك في رصدها وإبداء الرأي فيها، المتخصص وغير المتخصص، المتعلم وغير المتعلم، البسيط والمتقف. لا حظ مثلا، أن الأب قد يطلب من ابنه / المتعلم أن يحدد له المبلغ الذي صرفه في السوق الأسبوعي، أو في غيره، فإذا عجز عن القيام بذلك، فإن التهمة تتوجه مباشرة إلى المؤسسة التعليمية، التي يحملها المجتمع المسؤولية كلما رصد خلافا في سلوكيات المتعلم، أو في قدراته. معنى ذلك أن المجتمع ينتظر من المؤسسات التعليمية - على اختلاف مستوياتها - أن تحقق نتائج ملموسة، تشكل شخصية المتعلم مرآة لها. وهذه النتائج ترتبط ارتباطا عضويا ومباشرا بتنزيل البيداغوجيا أو البيداغوجيات المعتمدة، واشتغالها على أرض الواقع. غير أن النظرة الموضوعية التي تحسن وزن الأمور وتقديرها، لا يمكن أن تقبل بإصدار أحكام غير مقبولة وغير منصفة، قبل النظر في شروط تنزيلها، وفحصها بكيفية دقيقة، بعيدة كل البعد عن الحسابات الضيقة، والانطباعات الأولية، وردود الأفعال السريعة.

1- أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالقنيطرة.



إن تبني وتنزيل بيداغوجيا معينة، يستلزم مراعاة المعطيات والشروط والضوابط التالية:

أسباب اختيار هذه البيداغوجيا أو تلك .

وهذه مسألة في غاية الأهمية والخطورة في آن واحد، لأن قوة الأمم تستمد دعائمها من طبيعة ونوعية وخصائص ومقومات التعليم الذي تتبناه، وتسهر على ضمان وتأمين سيره الطبيعي. وعلى هذا، فالخطوات لا بد أن تكون محسوبة ومراقبة، خوفا من أي انزلاق قد تنتج عنه عواقب يصعب التحكم في تداعياتها، وإصلاح مكامن الخلل، خاصة وأن الأمر يتعلق ببناء شخصية الإنسان، التي لا يمكن تشبيهها بمحرك يُصَلح عطبه باستبدال قطعة غيار بأخرى. وعلى هذا، فالاختيار والتبني والممارسة في التعليم، مسؤولية وأمانة، يقوم بها أهل الخبرة والدربة وبعد النظر، أولئك الذين يمتلكون من الزاد المعرفي واللغوي والقيمي والمنهجي، ما يمكنهم من وضع البيداغوجيا في الغربال، للنظر في قدرتها على الاستجابة لغايات ومرامي وفلسفة التعليم ، ذلك أن « التربية عملية اجتماعية، وهي تختلف من مجتمع لآخر، حسب طبيعة المجتمع والقوى الثقافية المؤثرة فيه، بالإضافة إلى القيم الروحية والفلسفية التي يعيش على أساسها، ومعنى ذلك بطريقة أخرى، أن التربية تشتق أهدافها وتصوغ نفسها حسب وطبق أهداف المجتمع والتي تصوغها فلسفته»(1) فليس من الضروري أن تنجح بيداغوجيا معينة في بلد ما، لنسارع إلى تبنيها. فالمقومات الدينية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية ... تختلف حسب مرجعيات كل بلد. ومن الضروري أن تكون البيداغوجيا قابلة للتكيف مع الواقع، ومنفتحة على التعديلات التي يمكن أن يفرضها التنزيل.

التمثل الجيد للبيداغوجيا ومفاهيمها

إن تكوين تصور سليم عن البيداغوجيا المراد تبنيها أمر مطلوب، لأن حصول أي خلل في التمثل، ينعكس سلبا على مستوى التنزيل. وأول ما يجب التأكيد عليه هنا، هو معرفة المرجعيات التي تستمد منها البيداغوجيا مقوماتها، وذلك يتم بفحصها وتتبع الخيوط التي نسجتها، لتأخذ بعين الاعتبار في جميع الخطوات والقرارات. إن كل بيداغوجيا تتأسس على مجموعة من المفاهيم التي تنتظم داخلها، وتمثل هذه المفاهيم يبقى أمرا ضروريا لاحتوائها والتحكم فيها. ولا يكفي هنا التمثل النظري للمفاهيم، بل لا بد من تكوين صورة واضحة المعالم، حول كيفية توظيفها على أرض الواقع. ولا يخفى أن العديد من التعثرات التي تعرقل السير الطبيعي لكل منظومة تربوية، تعود بالأساس إلى اضطراب في تصور المفاهيم، هذا الاضطراب الذي تستطيع أن تلمسه بوضوح في غياب تصور موحد حول مفاهيم عدة.



التعريف بالبيداغوجيا نظريا وعمليا قبل تنزيلها في المؤسسات التعليمية

وهذا يتطلب وضع خطة محكمة، تكون قادرة على جعل المدرسين والمدارس ينخرطون بشكل فعال ومثمر في جميع المراحل: الفهم والتجريب والممارسة العملية الواعية ... والخطة الناجحة هي تلك التي تراعي في مجملها جوانب عدة، نذكر منها:

بيان الحاجة الملحة إلى التجديد والإصلاح، وتطوير الأداء المهني للمدرسين والمدارس، وقدرة البيداغوجيا المتبناة على تحقيق التغيير المنشود. وهذا يكون بإطلاع المشاركين والمشاركات على معطيات مستمدة من تشخيص واقعي للوضعية الحالية، يتم خلال ذلك الكشف عن الجوانب الإيجابية، قصد الحفاظ عليها وتقويتها، وعن مواطن ومصادر الخلل، التي نجمت عنها التعثرات التي استوجبت الإصلاح، لأن تبني أي تطوير أو تجديد أو إصلاح، لا يمكن أن يحالفه التوفيق، إلا بإقناع جميع الأطراف التي ستوكل إليها مسؤولية تفعيل هذا الإصلاح وتنزيله على أرض الواقع، بالحجج والبراهين المنطقية.

تفصيل القول في الكفايات التي يستهدفها التكوين، في علاقة ذلك بالكفايات التي ينتظر أن تسهم البيداغوجيا في تنميتها بالنظر إلى حاجات المتعلمين والمتعلمات، وفتح حوارات جادة، تسمح بتبادل الآراء من أجل تكوين تصور موحد حول أدق التفاصيل، دون إهمال أي جانب أو التقليل من أهميته.

توضيح مضامين المفاهيم والتقنيات والمهارات، التي تتأسس عليها البيداغوجيا، من خلال أمثلة واقعية، وذلك بكيفية لا تترك مجالا للغموض واللبس والتأويل. وهذه هي الطريقة التي تمكن من تملك المفهوم، وتحويله إلى أداة قابلة للتوظيف والاستثمار. فالمفهوم التربوي لا قيمة له في غياب تمثيل أوجه اشتغاله على أرض الواقع، وتوقع نتائجه.

إنتاج أنشطة متنوعة، تستجيب لمقتضيات البرامج التعليمية، في علاقتها بالبيداغوجيا المعتمدة، وإخضاع المنتج للتجريب عبر مواقف تعليمية مصطنعة، على غرار التعليم المصغر أو الوضعيات المهنية، تسمح بالوقوف عند الجوانب التي تحتاج إلى تصويب أو تعديل أو حذف. وكل ذلك يتم باستحضار المتعلم (ة) الذي هو المستهدف من أي إصلاح بيداغوجي.

الاهتمام بآراء ومقترحات المدرسين والمدارس وملاحظاتهم، لأن لهم دراية بالممارسة الميدانية، وخصوصياتها وضوابطها وإكراهاتها، بما في ذلك ملاحظاتهم حول أحوال المتعلمين والمتعلمات، والبنية التحتية....



الحرص المستمر على إبراز الجديد الذي أتت به البيداغوجيا، دون إغفال علاقتها بالتجارب البيداغوجية السابقة أو الحالية، لأنه لا يمكن لأية بيداغوجيا مهما بلغت من التطور والجدة والشمول، أن تجتث التجارب التي سبقتها أو تتنكر لها. فالانطلاق من فراغ غير وارد في مجال التربية والتكوين، وعدم الإيمان بهذه الحقيقة، فيه نكران لجهود السابقين، وسوء أدب مع من درسنا على أيديهم، فالجوانب المشرقة تظل حاضرة في الزمان والمكان، ومن شأن التنقيص منها أن يولد ردود أفعال غير مرغوب فيها، ستؤثر لا محالة على مستوى التجاوب مع البيداغوجيا الجديدة.

المصاحبة الميدانية

إن المصاحبة الميدانية آلية فعالة على مستوى تنزيل البيداغوجيا. والغرض منها، تذليل الصعوبات التي يمكن أن تعترض المدرسين والمدرسات، وإزالة العوائق التي تعرقل الممارسة الميدانية، لأن المعطيات النظرية لا تكون دائما منسجمة مع المستوى العملي في جميع المواقف، فملفجات تظل واردة. ومن الصعوبات ما يمكن تجاوزه في الحين، ومنها ما يحتاج إلى تفكير وتشاور مع الأطراف المعنية. ومن الواجب أن تسند مهمة المصاحبة الميدانية إلى ذوي الاختصاص، من الذين اكتسبوا خبرات وتجارب ميدانية في المجال التربوي من جهة، ولهم معرفة دقيقة بطبيعة وخصوصيات البيداغوجيا من جهة أخرى. وعلى فريق المصاحبة والتتبع الميداني ألا يتجاوز صلاحياته، المحددة في تقديم المساعدات الضرورية، فهو ليس مراقبا ولا محاسبا، وإنما هو موجه، والتوجيه يتطلب التحلي بالصبر والمرونة والرفق، ومعرفة دقيقة بصيغ تحويل المعطيات النظرية إلى الممارسة الميدانية التربوية، المتمركزة حول المتعلم (ة)، مع رصد عناصر التشويش التي يلاحظ تأثيرها السلبي على التنزيل الأمثل للبيداغوجيا، والعمل على التخلص منها.

خلايا التتبع عن بعد

ويمكن تكوين هذه الخلايا، محليا وجهويا ووطنيا، ويتم انتقاء أفرادها من بين المشهود لهم بالخبرة والدراية والموضوعية في ميدان التربية والتعليم. وتتحدد مسؤوليات هذه الخلايا - التي يتم التنسيق فيما بينها - في تلقي ودراسة التقارير التي ترد من الميدان حول ظروف تنزيل البيداغوجيا، حتى تتمكن من الوقوف بكيفية منتظمة عند مختلف العمليات الميدانية، من حيث انسجامها مع مقتضيات البيداغوجيا، مستعينة في ذلك بشبكة تتضمن معايير ومؤشرات مضبوطة، يُحتكم إليها في تتبع عملية التنزيل على أرض الواقع التربوي، والاقتراب أكثر من الكيفية التي تحرك بها البيداغوجيا برامج المواد الدراسية في اتجاه المتعلمين والمتعلمات، داخل الفصل وخارجه. وكلما بدا لها خلل ما، تتدخل للإصلاح وتصحيح الوضع بتنسيق مع الجهات المعنية، بعد تحديد المشكل وطبيعته وكيفية تجاوزه.



إدخال تعديلات على البيداغوجيا كلما اقتضت المصلحة التربوية ذلك

ويستلزم هذا، احتواء البيداغوجيا والتحكم في بنيتها الهيكلية، وإخضاعها للسياق العام للمنظومة التربوية التي حددت لها غايات ومرام، هي مطالبة بتحقيقها. والبيداغوجيا منتوج بشري، قد تعثره نواقص وتشوبه شوائب، وهذه أمور طبيعية. والمطالب البيداغوجية تختلف من بلد لآخر، وعلى هذا يصبح التصرف في بنية البيداغوجيا أمرا مشروعا كلما استدعى الواقع ذلك، شريطة أن يتم هذا التصرف بذكاء وتأن، وتوافق بين الخبراء الذين يتتبعون عملية التنزيل، لأن البيداغوجيا عندما يتم تبنيها وتفعيلها من طرف بلد ما، فإنها تصبح ملكا له وتحمل طابعه. وعلى كل حال فإن أهمية البيداغوجيا وقيمتها وقوتها، يمكن أن تتجسد في مشاهد ومواقف تعليمية عدة، ومن ذلك، قدرتها على تحسين عملية التعلم وإزالة الحواجز أمام المتعلم، لأن « الممارسة التربوية الملائمة هي تلك التي تقود الطالب نحو ترسيخ تعلماته المختلفة من خلال إقامة روابط بينها من جهة، ونحو إقامة علاقات بين تعلماته الحياتية من جهة أخرى، وتسهل مثل هذه الممارسة التربوية اكتساب خبرة التكامل بين مواضيع تشترك فيها معارف ومهارات ترجع في أصلها إلى العديد من المواد، كما تسهل تطبيق تلك المعارف والمهارات في السياقات المختلفة وفي المواقف الحياتية» (2)

إحداث شبكات للتواصل والتنسيق

وهذه آلية مهمة من شأنها الإسهام في تنزيل سليم للبيداغوجيا، لأنها تفسح المجال للتشاور والتعاون، وتبادل الخبرات والتجارب، وتدارس مختلف الوضعيات الديدككتيكية. وبإمكان هذه الآلية أن تحقق نتائج إيجابية مادامت المصالح والأهداف مشتركة، شريطة انخراط الجميع بكل جدية ومسؤولية في مختلف العمليات. ومن هذه النتائج، توحيد الرؤى والتصورات، والتعاون في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة. كما تمكن من تقاسم التجارب الناجحة، والمساهمة في تطويرها وتحسين تفعيلها. ولا شك أن شبكة الأنترنت قادرة - بحكم ما تمتلكه من مقومات تقنية وتواصلية - على إعطاء دفعة قوية لهذه الشبكات، والسير بها نحو تحقيق غاياتها ومقاصدها .

توفر المؤسسات التعليمية على المقومات الملائمة لتنزيل البيداغوجيا

تشكل المؤسسة التعليمية الفضاء الذي يحتضن تنزيل البيداغوجيا. وبناء على هذا، فإن الفضاء يجب أن يكون معدا بكيفية جيدة، ومزودا بالعتاد واللوازم الضرورية، ومن ذلك:



توفر الموارد البشرية الكافية، التي تلقت تكوينا جيدا يجعلها مؤهلة لتفعيل ما تنص عليه البيداغوجيا، وجعله واقعا حيا، تعكسه سلوكيات ومواقف وإنتاجات المتعلمين والمتعلمات، داخل الفصل وخارجه. ولا يمكن إسناد مهمة تنزيل أي إصلاح جديد لمن لم يتلق تكوينا في محاوره، لأن فاقد الشيء لا يعطيه، بل سيكون عائقا أمام هذا الإصلاح.

توفر القاعات المناسبة، المجهزة بكل المعدات واللوازم التي تجعل العملية التعليمية تمر في فضاء مريح، وفي ظروف ملائمة ومشجعة. وبعبارة أكثر دقة، المفروض أن تكون القاعة المخصصة للدروس، وظيفية.

تجنب الاكتظاظ، لأنه يساهم في شل حركة الأنشطة التعليمية التعلمية، ويؤثر سلبا على كل إصلاح بيداغوجي. وهو يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص، لأن المدرس إذا حرص على تحقيق ذلك في قسم مكتظ، فإنه سيصطدم بعدم قدرة الغلاف الزمني المخصص للحصة على الوفاء بما أراد، لأن ذلك سيكون على حساب أنشطة أخرى، لن يتم التمكن من إنجازها، الأمر الذي سيحدث تصدعا على مستوى السير العادي للدرس، فيمتد ذلك إلى الأهداف المراد تحقيقها، وإلى الكفايات المراد تنميتها.

توفر الوسائل التعليمية، بما في ذلك تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إذ لا يمكن تصور نجاح درس ما في تحقيق المبتغى، في غياب وسائل مساعدة، واستثمارها بكيفية منسجمة مع الدور أو الأدوار التي من أجلها تم اللجوء إليها. ومن شأن الإدماج المحدد للأهداف لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، أن يساهم في تعبيد الطريق أمام كل محاولة لإصلاح منظومة التربية والتكوين، بحكم تعدد الوسائط، التي أثبتت التجارب أهمية استعمالها في مختلف المواقف والمشاهد التي تتصل بالدروس، تخطيطا وتديرا وتقويما ومعالجة.

توفر الأندية التربوية وتنوعها: إن فكرة إحداث الأندية التربوية في المؤسسات التعليمية، فكرة في غاية الأهمية، بحكم قدرتها على فسخ المجال أمام المتعلمين والمتعلمات، لإبراز مهاراتهم ومواهبهم، وإعطاء دلالات لما يتعلمونه. وتوضح أهمية إحداث هذه الأندية في القول التالي، الذي ورد في دليل الحياة المدرسية: «النادي التربوي آلية لتفعيل أنشطة الحياة المدرسية، وهو مجموعة «متجانسة» من المتعلمين، من مختلف المستويات الدراسية، تجمعهم صفة الميل المشترك للأنشطة، محور اشتغال النادي، بحيث يقبلون على الانخراط التلقائي والفعلي في إنجازها، تحت إشراف تربوي، بما يتيح لهم تكوين مجموعة من الخبرات والكفايات التربوية، في جو يسوده الشعور بالانتماء، وقبول الاختلاف، والتطوع، والمبادرة، والعمل الجماعي، والتعاون والتضامن ...



والنادي التربوي فضاء لتبادل وتعميق الخبرات والتعلمات، وربطها بالواقع المحلي والآتي، يتوارى في مجاله ذاك المتعلم المتقبل للمعلومات بشكل سلبي، ليحل محله المتعلم المشارك والمبادر.» (3)

عقد شراكات تعود بالنفع على المؤسسة، وتجد فيها البيداغوجيا سندا يساهم في تثبيتها وتوطيد أركانها. وهذه الشراكات يمكن أن تكون محلية وجهوية ووطنية ... مثلما يمكن أن تعقد مع هيئات ومؤسسات وجمعيات خارج الوطن، شريطة أن تتم دراسة الفوائد التي يمكن جنيها من وراء ذلك.

إبلاء أهمية كبرى لمشروع المؤسسة، والعمل على إنجاز مشاريع تستجيب للحاجات الملحة للمؤسسة، وتكون داعمة للبيداغوجيا المتبناة، ومساهمة في تفعيلها.

الانفتاح على الفعاليات الثقافية والرياضية والصحية ... وتمكينها من إنجاز أنشطة داخل المؤسسة وخارجها، تكون فيها فائدة للمتعلمين والمتعلمات. فقد «أصبح انفتاح المدرسة على محيطها مطلباً ملحا نتيجة لمجموعة من التحولات المعرفية والسياسية التي تدعو إلى وضع فلسفة تربوية ناجعة للمدرسة المغربية. وحتى لا تكون هناك القطيعة بين منتجات المؤسسة التعليمية وحاجيات المحيط الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي والتكنولوجي، فإننا مدعوون للتفكير بتأن وحصافة، بعقلانية منفتحة من أجل جعل المدرسة تنفتح على محيطها، والمحيط ينفتح على المدرسة...» (4)

تقديم الدعم الاجتماعي والنفسي، لمن هم في حاجة إلى ذلك من المتعلمين والمتعلمات.

التنسيق والتعاون بين مختلف مجالس المؤسسة، التي يجب أن تتحدد مهمتها في عمل كل ما من شأنه أن يضمن ويؤمن تعلما جيدا ينفذ البلاد والعباد. وهناك حقيقة نرى أن التأكيد والإلحاح عليها هو من الأهمية بمكان، وتتمثل في وجوب التعامل مع مجالس الأقسام بجد واهتمام كبيرين، لأن النتائج والمقترحات التي تسفر عنها اجتماعاتها - التي من المفروض أن يحضرها كل المعنيين من أساتذة وإداريين ... - تشكل مرآة نطل من خلالها على ظروف ونتائج تنزيل البيداغوجيا، واقتراح الحلول الكفيلة بتجاوز ما قد يحصل من تعثرات، ومن ذلك، التنسيق مع المدرسين والمدرسات على مستوى الحالات التي تعاني من نقص وضعف في مواد معينة، قصد برمجة حصص للدعم، لتدارك التعثرات الحاصلة ...

ربط جسور قوية ومتينة مع الأسر، لأنها تمتلك الكثير من المفاتيح التي تمكن من فهم



المتعلمين، ومعرفة ظروفهم وأحوالهم المادية والمعنوية والاجتماعية، مما يساعد في حل الكثير من المشكلات التي يتسبب فيها المتعلمون، أو يجدون أنفسهم بين مخالفتها، فيحتاج الموقف إلى التعاون والتنسيق مع الأسر، من أجل إصلاح ما قد يحصل من اعوجاج في سلوكياتهم. ثم إن الأسر تستطيع أن تساهم بقسط وافر، في إنجاح كل ما له صلة بتطوير أو إصلاح التعليم، وذلك بتتبع ومراقبة أبنائها، وحثهم على إنجاز الأعمال التي يكلفون بإعدادها، من أجل تعزيز مكتسباتهم وتطويرها وتثبيتها وتركيزها، الشيء الذي يمكنهم من مواكبة التعلم داخل الفصل الدراسي، والتعود على الاعتماد على النفس، في إنجاز مختلف الأنشطة، والرقى في سلم التعلم نحو الأفضل. غير أنه من المفيد التأكيد على أن « معيار التعاون الناجح بين البيت والأسرة يكمن في خلق الثقة المتبادلة بينهما، كما يتمثل في قدرة كل منهما على الاستجابة للمطالب التربوية. وبغير هذه الثقة وبدون هذه الاستجابة كثيرا ما تتعثر خطوات التعاون بين البيت والمدرسة» (5)

إشاعة الحرية وبث روح الثقة والتعاون بين المتعلمين والمتعلمات، واعتبارهم شركاء في عملية التعلم، والاستماع إلى آرائهم ومقترحاتهم، والعمل بالمفيد منها. والحرص المستمر على اتباع الأساليب المناسبة في التعامل معهم، وذلك بمراعاة الخصوصيات التي يتميز بها البعض عن الآخر، بالنظر للمراحل العمرية. (6)

الإدارة التربوية ودورها في تيسير تنزيل البيداغوجيا

إن المهام المسندة لأطر الإدارة التربوية، تجعل إشراكهم في عملية تنزيل البيداغوجيا أمرا ضروريا، وطبيعة إشراكهم تختلف قليلا أو كثيرا عما هو عليه الأمر بالنسبة للمدرسين. وبناء على هذا، وجب إعدادهم بكيفية جيدة، وذلك ببيان الأدوار التي يمكنهم القيام بها، وكيفية تنفيذ هذا الدور أو ذلك، من خلال تزويدهم ببطاقات تقنية ذات طابع عملي، مع تقديم التوضيحات والشروح الضرورية، التي تمكنهم من القيام بالمهام المنوطة بهم على الوجه المطلوب، إذ « لا بد لكل عمل جماعي من شخص يتولى الإشراف على تنفيذ هذا العمل بدقة متناهية، لتحقيق المنفعة التامة لصالح الفرد والمجتمع.

ومدير المؤسسة قائد تربوي مهمته التنسيق بين كافة الجهود وتوفير كافة التسهيلات والإمكانات لتحقيق أهداف المدرسة التي يقودها، والتي تنبع من فلسفة التربية وأهدافها ومتطلباتها في المجتمع الذي ينتمي إليه». (7) والمدير يمكن أن يكون حاسما في نجاح أو فشل أي مشروع يراد تنفيذه داخل المؤسسة التعليمية التي يديرها، لأن « كل عمل فني في التربية



والتعليم يمكن أن ينجح أو يفشل بفضل أو بسبب الإدارة التعليمية، فإذا كانت العملية التعليمية عملية فنية فإن هذه الفنية لا يمكن أن تتحقق بدون إدارة سليمة ويمكن لعمل الشخص أن بتفتت تماما على صخرة الإدارة السيئة » (8) .

الانخراط الفعال لهيئة المراقبة التربوية

إن الأدوار المسندة لهذه الهيئة والمسؤوليات المنوطة بها، المتمثلة في تتبع تنفيذ البرامج التعليمية، والشروط الكفيلة بضمان تحقيق نتائج جيدة، تفرض إشراكهم في جميع المراحل التي تخص أي إصلاح للمنظومة التربوية. فبفعل احتكاكهم بالميدان، وتتبعهم لظروف سير العملية التعليمية وتقويمها، ورصدهم للعديد من المعطيات المستقاة من المؤسسات التعليمية، وتدخلاتهم لحل المشكلات التربوية المختلفة، كل هذا يؤهلهم لأن يكون لهم دور محوري في تنزيل البيداغوجيا ومواكبتها، وتوجيه المدرسين من أجل تجاوز ما قد يعترضهم من تحديات وتعثرات.

الكتاب المدرسي ومقتضيات البيداغوجيا

يستمد الكتاب المدرسي أهميته من جوانب عدة، فهو يعرض برامج الوحدات الدراسية ومكوناتها، بكيفية مرتبة ومنتظمة، ويوضح كيفية تصريفها من الناحية الزمنية، ويحدد المقادير التي تعطى للمتعلم حسب المستوى الذي يدرس فيه، انسجاما مع قدراته العقلية والمهارية والوجدانية... ثم إنه يقدم التوجيهات المنهجية والتقنية، التي تبين كيفية تنزيل البرنامج، ويعرض جذاذات متنوعة للاستئناس بها، بالنظر إلى الأهداف التي يراد تحقيقها، في علاقاتها بالكفايات المستهدفة. وإذا كانت للكتاب المدرسي هذه الأهمية، وإذا كان يقوم بهذه الأدوار التي تتصل بكيفية مباشرة بأوجه تنفيذ وتنزيل البرامج التعليمية، فإنه إذا كان لا يتوافق مع مقتضيات البيداغوجيا التي يراد تبنيها، سيتحول إلى عائق يحول دون تنزيلها وفق الشروط والضوابط المناسبة لها. وعدم التوافق يفرض إخضاعه للتعديلات التي تيسر تجاوبه مع البيداغوجيا.

ونحب أن نؤكد على وجوب عقد لقاءات مع المدرسين والمدرسات وهيئة المراقبة التربوية والإدارة التربوية، كلما صدرت كتب جديدة، للقيام بمقارنات بين الكتب السابقة والكتب الجديدة، بغية معرفة ما تم الاحتفاظ به، وما تمت إضافته، وكيفية استثماره.



البحث التربوي ودوره في تثبيت البيداغوجيا وتحسين مردوديتها

لا يمكن أن نتصور تعليما ناجحا، في غياب بحث تربوي يواكبه في حركاته وتحولاته وإشكالاته. والبحث التربوي الذي نقصده، هو ذلك الذي يحترم الضوابط والشروط المطلوبة منهجيا، ويوظف الأدوات المناسبة لخصوصيات البحوث التربوية، ويحظى فيه الميدان بنصيب وافر، ويتوصل إلى نتائج ملموسة وواقعية، تقترح الحلول المناسبة للمشكلة أو للإشكالية المطروحة، ويؤدي العمل بها إلى تحسين المردودية داخل فصول الدراسة، وفضاءات التعلم، ويظهر أثرها في ممارسات المتعلم. وبناء على هذا، فإن البحث التربوي يستطيع أن يشكل قاطرة تقود كل إصلاح بيداغوجي، وتضمن له الاستمرارية، وتحقيق نتائج إيجابية. ولن يتحقق ذلك إلا إذا تم الانطلاق من حاجات محددة. وهذه الحاجات تطفو على السطح، كلما تبين أن تعثرات ما، تعرقل تحقق الأهداف أو تنمية الكفايات. ولا خير في بحث لا يستجيب لانشغالات واهتمامات المدرسين، ومصالحة التعليم. إن البحث التربوي يختلف من حيث طبيعته ونوعه باختلاف الغرض منه، ويمكن أن ينجز من طرف فرد واحد أو أكثر. ويعتبر البحث الإجرائي، من أنواع البحوث التربوية التي يستطيع المدرس نفسه أن ينجزها، ويكون لها أثر فعال على مستوى تطوير أدائه المهني، ولا حاجة لنا ببحث يكون فيه صاحبه كحاطب الليل. وللتمكن من الاستفادة من نتائج البحوث المنجزة، نقترح إحداث مرصد للبحوث التربوية يقوم برصد وجمع وتصنيف البحوث المنجزة، ووضعها رهن إشارة الجميع للاستفادة منها. ولا شك أن استثمار ما تقدمه شبكة الأنترنت من خيارات، سيسهل التواصل وتقاسم التجارب.

التكوين المستمر دعامة قوية لكل إصلاح بيداغوجي

إن البيداغوجيا لا تستهدف كائنا جامدا، وإنما مدارها حول المتعلم الذي لا يعرف الثبات، بل هو يتحول ويتغير باستمرار بفعل تفاعله مع المحيط، ومع الكون من حوله. والبيداغوجيا الحقة هي تلك التي تكون قابلة للتطوير والتجديد، حتى لا تصبح متجاوزة. والمجتمع الذي يتبنى بيداغوجيا معينة، مطالب بحمايتها وصيانتها. وهذا يكون من اختصاص الخبراء الذين يرصدون حركاتها وتجلياتها ونتائجها، والجديد المرتبط بها. وعندما تتجمع لديهم معطيات مهمة، ويتبين لهم أن نقلها إلى المدرسين وتقاسمها معهم سيحقق نتائج إيجابية، يرمجون دوارات في إطار التكوين المستمر لإطلاع المستهدفين على الجديد، وفسح المجال أمامهم، لعرض مختلف المعطيات والآراء والمقترحات التي راكموها خلال تفعيلهم للبيداغوجيا، مع الحرص على توجيههم، وتذليل الصعوبات التي تواجههم، والأخذ بالمقترحات التي يبدو أنها ستضيف جديدا أو تحل إشكالا. ونصح هنا باعتماد تقنية دراسة حالات، تكون مستمدة من الواقع،



لأنها تحقق نتائج في غاية الأهمية. وتحتاج نتائج التكوين المستمر إلى مصاحبة ميدانية من طرف فرق تربوية متخصصة، تقدم المساعدات التي تؤمن تفعيلا إيجابيا لما تم التوافق عليه.

إن التعليم بالنسبة للمجتمع، هو بمنزلة العمود الفقري للإنسان، فقوته تغذي الأسس والدعامات والمرتكزات والمنابع، التي تضخ الدم في شرايين المجتمع، وتحوله إلى خزان تتدفق منه أسباب الحياة ومقوماتها، التي تمكنه من أن يعيش حياة كريمة، فيها عزة وأنفة وثقة بالنفس، وعدم الشعور بالنقص.

ولن يحصل هذا ويتحقق على أرض الواقع، إلا بوجود تعليم فاعل في شتى مناحي الحياة، تعليم يتطور ويتجدد باستمرار، ويواكب المستجدات والتحولات، وفق شروط وضوابط تنفع ولا تضر، مؤكدين على أن كل إصلاح بيداغوجي، يتوقف نجاحه على اقتناع وإيمان الجميع بالحاجة إليه، وقدرة البيداغوجيا المتبناة على الاستجابة لذلك. وكل هذا يحتمس ويشجع المعنيين بأمر الإصلاح على المشاركة فيه، والإقبال عليه بكل ثقة واطمئنان، آخذين الأمور مأخذ الجد، متحملين مسؤولياتهم، وغير أبهين بكل ما قد يعترض سبيلهم من مظاهر الإحباط والتهئيس، حيث تكون جهود الجميع، متفرغة لضمان وتأمين كل السبل التي تيسر التنزيل المحكم والمثمر للبيداغوجيا ومقتضياتها، مع ما يتطلبه الموقف من تأن وصبر ومرونة، مرددين مع الدكتور أحمد أوزي قوله: « إن طبيعة العصر ومتطلباته في ميادين المعرفة وحاجة الإنسان لاكتساب الاقتدار والتمكين الجيد لتحقيق التنمية الشاملة، يقتضي بدون شك، الانكباب على التخطيط العلمي الاستراتيجي الكفيل بإصلاح نظام التربية وجعله قاطرة التنمية والتطوير الاجتماعي » (9). وعلى هذا فإن كل تخطيط في هذا المجال مطالب باستحضار خصوصيات وحاجات المتعلم(ة)، باعتباره محور العملية التعليمية التعلمية، فالتمركز حوله أمر مطلوب من أجل تمكينه من اكتساب المقومات، التي تجعله عنصرا مساهما بكل وعي ومسئولية في التنمية المنشودة، لأن « هدف عملية التعليم هو أن يشعر الطلاب بمعنى وجودهم، الأمر الذي يتطلب جعلهم يدركون القيمة التي يمكنهم منحها للآخرين، وكيف يجعلون من أنفسهم مفيدون للآخرين الذين بإمكانهم منح الطلاب القيمة والاحترام بدورهم، وهذا باعتقادي ما يتضمنه هدف التعليم الأسمى ألا وهو تمكين الطلاب من التطور، وتزويدهم بالقدرة على الإسهام في تطوير المجتمع الذي يشكلون جزءا منه » (10)

إن اتخاذ قرار اصلاح وتجديد منظومة التربية والتكوين باعتماد بيداغوجيا معينة، يعتبر قرارا مصيريا، لا يقبل التسرع، لأنه يتعلق بمستقبل أجيال بأكملها. وبناء على هذا، نرى أنه من الضروري الاحتكام إلى معايير ومؤشرات مضبوطة ومحكمة الصياغة، تكون مستقاة من الحاجة



إلى الإصلاح، بناء على تشخيص دقيق لواقع وأحوال المنظومة التربوية. وعندما يتم تبني الإصلاح والدخول فيه، لا ينبغي استعجال النتائج، فهذه من الأمور التي تعرقل وتربك السير الطبيعي للإصلاح. فلا بد من الصبر في التعامل مع كل ما له علاقة ببناء شخصية المتعلم (ة)، الذي نريده أن يكون حيويًا ونشطًا، وأن يمتلك من المقومات والمواصفات والكفايات، ما يجعله مؤهلًا للاستجابة للشروط المطلوبة، لولوج مختلف المدارس والمعاهد والمراكز والجامعات، وتحقيق نتائج تمكنه من المساهمة الفعالة والقوية في التنمية بكل تجلياتها، فيتحقق بذلك الاستثمار الأمثل للموارد البشرية، التي تساهم في تقدم وازدهار المجتمع، والسير به قدما نحو مراتب الرقي والتطور، ومن الله العون والتوفيق.

الهوامش

1. إبراهيم عصمت مطاوع، أصول التربية، المكتب المصري الحديث، الطبعة السادسة، 1991، ص 11 .
2. Y.Bertrand ترجمة محمد بوعلاق، النظريات التربوية المعاصرة، الناشر: دار الأمان، مطبعة الكرامة، الرباط، الطبعة الأولى 1428 هـ 2007 م ص، 268 - 269.
3. مديرية التقويم وتنظيم الحياة المدرسية والتكوينات المشتركة بين الأكاديميات، دليل الحياة المدرسية، دجنبر 2008 ، ص 150 .
4. العربي اسليماني، التواصل التربوي مدخل لجودة التربية والتعليم، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، منشورات مجلة علوم التربية - 5 - ص 47 .
5. سيد ابراهيم الجيار، التربية ومشكلات المجتمع، مجموعة دراسات، دار غريب للطباعة والنشر- القاهرة ص 55
6. ينظر ما كتبه الدكتور أحمد أوزي في كتابه، المراهق والعلاقات المدرسية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثالثة 1432 هـ / 2011 م)
7. تيسير الدويك، محمد عبد الرحيم عدس، حسين ياسين ومحمد فهمي الدويك، أسس الإدارة التربوية والمدرسية والإشراف التربوي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية 1418 هـ / 1998 م ص 81.
8. دكتور إبراهيم عصمت مطاوع، أصول التربية، المكتب المصري الحديث، الطبعة السادسة ، 1991، ص 193.



9. من التقديم الذي وضعة الدكتور أحمد أوزي للعدد 54 من مجلة علوم التربية - يناير 2013.
10. راسل ل. أكوف - دانييل غرينبيرغ، ترجمة : لبنى عامر، توجيه التعليم عقبا على رأس - وضع التعليم على النهج الصحيح - مراجعة وتحرير مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم ناشرون ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى 1430هـ - 2009م ص 18 .